

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part II)
9 August 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
الدورة الثانية عشرة (تمويل التنمية)
بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية

تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا
منذ الدورة السابقة للجنة

موجز

بادرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا (خطة العمل) الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015 باتخاذ مجموعة متكاملة من الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل شملت إصدار المطبوعات، وتنظيم اجتماعات لفرق الخبراء، وعقد برامج وورشات عمل لبناء القدرات، وتقديم خدمات استشارية، وإعداد دراسات فنية.

تمثل مبادرات تمويل التنمية المشار إليها أكثر من ثلث الأنشطة التي تنفذها اللجنة في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي التي تتولاها وحدة تمويل التنمية في الإسكوا. ويقدم هذا التقرير لمحة عما تم إنجازه من أنشطة منذ الدورة التاسعة للجنة، وهو معروض على الدول الأعضاء لمناقشته وتقديم التوصيات بشأنه.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	17-3 أولاً- الدراسات والتقارير
7	26-18 ثانياً- الاجتماعات وورشات العمل
9	38-27 ثالثاً- دعم آليات تنسيق التمويل من أجل التنمية
11	39 رابعاً- الأنشطة الممولة من خارج الميزانية
11	42-40 خامساً- الخدمات الاستشارية

مقدمة

1- تندرج الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية ضمن البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج عمل اللجنة. والهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي 3 هو "تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع في الدول الأعضاء، من خلال تنمية اقتصادية إقليمية مستدامة وشاملة ومتكاملة". وجاءت أنشطة تمويل التنمية خلال فترة السنتين 2016-2017 لتسهم نحو تنفيذ هذا الهدف.

2- تستعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال فترة السنتين 2016-2017، والتي تشمل إصدار مجموعة من المطبوعات، وعقد اجتماعات الخبراء، وتقديم برامج الدعم الفني وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وإعداد الدراسات الفنية، فضلاً عن المبادرات الأخرى التي تم اتخاذها من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التعهدات الدولية في مجال تمويل التنمية، وفي التغلب على التحديات التي أفرزتها مجالات العمل السبعة المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا (خطة العمل)(*).

أولاً- الدراسات والتقارير

آفاق التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030

3- يتناول الفصل السادس من المطبوعة الرئيسية التي أصدرتها اللجنة في عام 2016 بعنوان "آفاق التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030" مقاربات لإرساء مفهوم الاندماج التنموي الإقليمي في المنطقة العربية، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) وتمويل التنمية. يقيم هذا الفصل، الذي يستند إلى التكاليف الصادرة عن خطة العمل (الفقرة 87) القنوات المتاحة لتعبئة مختلف مصادر تمويل التنمية في المنطقة العربية، ويقترح في سبيل تحقيق ذلك إنشاء فضاء للأمن الاقتصادي العربي والمواطنة المشتركة بما يعزز من فاعلية قيام الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة، ويشدد التقرير على ضرورة إعادة صياغة أهداف التكامل الاقتصادي العربي ونطاقه وأدواته لتعزيز مردود تمويل التنمية.

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

4- يقدم هذا التقرير مسحاً عرض على اللجنة في دورتها الوزارية التاسعة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر 2016، ويتناول الخيارات المتاحة لتمويل التنمية على المستويين الوطني والإقليمي، والاسهامات التي قد تنتج عن قيام فضاء للأمن الاقتصادي العربي المقترح من جانب الإسكوا. ويسلط التقرير الضوء على الصعوبات التي تكتنف الاعتماد بشكل مطلق على تعبئة الموارد المحلية الذاتية لتمويل التنمية المستدامة، ويبرز من جهة أخرى أن التعويل أو مواصلة الاستدانة الخارجية لتوفير قدر ملائم من الحيز المالي لتمويل التنمية ربما يؤدي إلى الانزلاق في دوامة المديونية طالما لم تفتقر الاستدانة الخارجية بجهود موازية للإعفاء من المديونية أو تخفيف عبء خدمتها، الأمر الذي يزداد حدته نتيجة ممارسات التهرب الضريبي أو تجنبها وبفعل التدفقات المالية غير المشروعة. ونتيجة لهذا الوضع، تتكبد البلدان النامية خسائر تفوق بقرابة ثلاثة أضعاف ما تتلقاه سنوياً من تدفقات لتمويل التنمية. وتتناول الورقة أيضاً سائر السبل الممكنة لتمويل التنمية، مثل الاستثمار المباشر،

والتنمية الخاص الدولي، بما في ذلك من خلال تحويلات المهاجرين، والتمويل المبتكر، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5- ويوصي التقرير بالاستفادة من التجارة الدولية والإقليمية بوصفهما محركان أساسيان للنمو ومصدراً لتمويل التنمية. ويشدد على الإمكانيات التي يتيحها مفهوم الاندماج التنموي الإقليمي من أجل تعزيز قدرات المنطقة العربية على تعبئة التمويل العام والخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

التقرير العربي للتنمية المستدامة

6- تتضمن الطبعة الأولى من التقرير العربي للتنمية المستدامة، الصادرة في بداية عام 2016، تقيماً نوعياً وكمياً لحجم التمويل اللازم في المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويستعرض الفصل السادس من التقرير مجموعة من التقييمات لقياس ثغرات التمويل في القطاعات المختلفة، وتقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة. كما يقترح سبلاً لسد هذه الثغرات، ويقدم لمحة عن المصادر الممكنة لتمويل التنمية، بما فيها الموارد العامة المحلية، والتمويل الخاص المحلي والدولي، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية، والاقتراض السيادي. وخلص التقرير إلى أن احتياجات التمويل في أقل البلدان نمواً رغم أنها ما زالت عالية، تظل أقل من متطلبات البلدان متوسطة الدخل. ويورد التقرير القنوات التي يمكن من خلالها تمويل التنمية ومن بينها تحسين النظم الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح نظم الدعم، وترشيد الإنفاق العسكري، والحد من النزاعات التي قد تسهم في مجملها في توفير قسط ولو يسير من التمويل من أجل التنمية.

التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير والعقود التجارية وتمويل التنمية في المنطقة العربية

7- تسلط خطة العمل الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة، وتوصي بالقضاء على هذه الممارسات بحلول عام 2030. وبناء على ذلك قامت اللجنة بإعداد مشروع تقرير من المقرر صدوره بنهاية عام 2017 يتناول دوافع التدفقات غير المشروعة والتلاعب بالفواتير والعقود التجارية وأنماطها ومدى انتشارها في المنطقة. ويقيم التقرير كمياً حجم التدفقات غير المشروعة المرتبطة بالتجارة ويناقش آثاره السلبية على النظم التجارية والمالية.

8- وتشير الأرقام الأولية الواردة في التقرير إلى أن متوسط التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن التلاعب بالفواتير والعقود المتصلة بتجارة السلع في المنطقة يبلغ 8.2 في المائة من إجمالي التجارة العربية غير النفطية مع سائر بلدان العالم، ما يعادل في المتوسط 60.3 مليار دولار في السنة. وتشير هذه النتائج التساؤلات حول حركة التجارة العربية سواء المتعددة الأطراف أو التفضيلية وحول فرص إطلاق اتحاد جمركي عربي محكم بحلول عام 2021.

بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

9- تضمنت خطة عمل أديس أبابا مطالبة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بما فيها الإسكوا، بمتابعة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار العالمي لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، قامت الإسكوا بتطوير بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية بهدف تتبع وقياس التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة المنبثقة عن خطة العمل، بحيث تتيح تتبع الموارد وقنوات التمويل بما فيها تلك المقترحة لقياس الدعم الرسمي الكلي للتنمية المستدامة.

10- تورد بطاقة الأداء نتائج هامة للمنطقة، حيث لوحظ أن تدفق الأموال إلى المنطقة العربية يظل محدوداً مقارنة بحجم الموارد المتدفقة خارجها. فمقابل كل دولار تم استثماره وجذبه للمنطقة من أجل تمويل التنمية بين عامي 2011 و2015، تكبدت المنطقة في المقابل خسائر بقيمة 2.9 دولاراً في صورة تدفقات مالية مباشرة وغير مباشرة خرجت من المنطقة العربية خلال الفترة ذاتها، كما تناولت بطاقة الأداء تكاليف الفرصة البديلة الناتجة عن أوضاع أو سياسات عربية. كما أشارت بطاقة الأداء إلى أن التقديرات المطروحة بشأن الكلفة المترتبة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والبالغة 3.7 تريليون دولار، تعد غير دقيقة وأن المنطقة بحاجة إلى استثمار 3.7 تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، طالما تتجاهل المبالغ الهائلة المتدفقة إلى خارج المنطقة والتسربات المالية، ومن ثم فإن الكلفة الحقيقية لتحقيق هذه الأهداف لا تقل عن ضعف المبلغ التقديري الذي تورده التقديرات السابقة.

تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

11- قامت اللجنة بإعداد ورقة فنية لتقدير حجم الاستثمار اللازم لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وتخلص الورقة إلى أن احتياجات التمويل الإجمالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية تتراوح بين 3.77 مليار و4.38 مليار دولار في صورة رؤوس أموال إضافية. وتشمل هذه الاحتياجات التدفقات التقليدية إلى المنطقة (بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومصادر التمويل المبتكر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتضمن الدراسة توصيات بشأن كيفية تحقيق النمو الذكي وزيادة فرص التوظيف والعمل اللائق.

تقييم الفجوة التمويلية في المنطقة العربية

12- تورد هذه الوثيقة، المقرر نشرها بنهاية عام 2017، تحديثاً لتقييم سابق حول الفجوة التمويلية في المنطقة العربية أجرته الإسكوا ونشر في تقريرها حول "التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014". حيث استُخدمت الورقة ذات المنهجية التي تم استخدامها في التقرير المشار إليه والذي استند في الأساس إلى بيانات عام 2009، وخلصت الورقة إلى أن رأس المال اللازم لتحقيق نمو مستدام في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7 في المائة سنوياً (على النحو المنصوص عليه في الهدف 8-1 من أهداف التنمية المستدامة)، في البلدان العربية المتوسطة الدخل (وباستثناء تلك المتأثرة بالنزاعات) يتطلب 105.5 مليارات دولار سنوياً طبقاً لإحصاءات عام 2015، وأن فجوة التمويل في ذلك العام اتسعت بنسبة 46 في المائة مقارنة بتلك في عام 2009.

تعبئة الموارد العامة المحلية

13- قامت اللجنة بإعداد ورقة فنية أوردت فيها عدم جواز الاكتفاء بتعبئة الموارد المحلية كمصدر لتمويل التنمية في المنطقة العربية. فارتفاع مستويات العجز العام، والدين الخارجي إلى جانب الإفراط في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، تتسبب جميعها بآثار سلبية على الرفاه والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتفاقم تلك الآثار بدورها من الفساد والتهرب الضريبي، الأمر الذي يدفع بتعقيد الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.

الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية

14- تُظهر الورقة الفنية التي أعدتها اللجنة أن التمويل الخاص المحلي والدولي لم يرق بعد إلى طموحات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ونظراً لتزايد التقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر ونفور مانحيه من

المخاطر خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت حدة المنافسة عليه، ما دفع إلى اعتماد محفزات ومخططات استثمارية قائمة تجسد حالة أو مفهوم "إفقار الجار". وتورد الورقة أن معظم تحويلات المهاجرين إلى المنطقة يُستنفد لتلبية استهلاك الأسر، ولا يُخصَّص سوى حصة محدودة منها للاستثمار ومراكمة رأس المال المادي. وبما أن تدفقات التحويلات المالية مستقرة ومعاكسة للدورات الاقتصادية، فثمة فرص لتوظيفها لكي تصبح أداة فعالة لتمويل التنمية، ومن ثم ضرورة النظر في خفض كلفة التحويلات المالية داخل المنطقة العربية وخارجها.

التجارة بوصفها محركاً للتنمية

15- تستعرض اللجنة، من خلال هذه الورقة الفنية، السبل التي يمكن من خلالها للتجارة البينية والمتعددة الأطراف أن تساعد على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية في المنطقة العربية. وتُظهر الورقة ضرورة تعديل السياسة التجارية في المنطقة وتصحيح مسار التكامل التجاري الإقليمي الذي يظل يمثل أولوية ولا ينبغي أن يأتي في مرتبة تالية لاتفاقات التجارة التفضيلية المبرمة مع أطراف خارجية. وتشير الورقة إلى أن زيادة التجارة العربية البينية بنسبة 10 في المائة يستتبعها زيادة بنسبة 0.08 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. لذلك، تدعو الورقة إلى ضرورة انتهاج البلدان العربية خارطة طريق موحدة لضبط إيقاع تكاملها الإقليمي واعتماد أجندة لتحقيق العدالة التجارية في النظام التجاري الدولي.

التعاون الإنمائي الدولي

16- أعدت الاسكوا ورقة فنية حول العون الإنمائي أوردت فيها أن المنطقة العربية تعد مصدراً ومقصداً للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبحسب ما أوردته هذه الورقة الفنية، فقد تلقت المنطقة في عام 2015 مساعدات صافية بلغت في المتوسط 205 دولارات في كل ثانية من كل يوم. ونظراً للوضع السياسي والأمني، لا تزال المنطقة بحاجة إلى مزيد من التمويل لسد الفجوة في تمويل الاحتياجات الإنسانية، التي بلغت 26.5 مليار دولار، وهي قيمة أعلى بنحو 2.5 مرة من مجموع المعونة الإنسانية ومساعدات اللاجئين التي تدفقت إلى المنطقة في عام 2015. كما تسجل المنطقة مقابل كل دولار تتلقاه من المساعدة الإنمائية الرسمية خروج 0.90 دولاراً كمساعدة إنمائية عربية إلى مناطق وأطراف خارجية.

الديون والقدرة على تحملها

17- تنظر هذه الورقة الفنية فيما إذا ينبغي تشجيع الديون الخارجية كسبيل لتمويل التنمية في المنطقة العربية. وخُصت إلى أن الاقتراض لم ينخفض في العديد من الاقتصادات العربية، مع أنه تراجع على نحو ثابت في البلدان النامية طيلة الأعوام الخمسة عشر الماضية. وفي حين أن الديون العالمية ارتفعت نتيجة الاقتراض الخاص غير المضمون واقتراض الشركات على المدى القصير، يعود ارتفاع الديون الخارجية في المنطقة العربية إلى تضخم الدين العام والمضمون من الحكومة. كما أدى الوضع السياسي والأمني إلى زيادة كلفة الاقتراض السيادي. وتقترح هذه الورقة استراتيجية ثلاثية الأبعاد لكيفية التعامل مع الديون كمصدر للتمويل وكسبيل لتحديد مسار مستدام للتنمية في المنطقة.

ثانياً- الاجتماعات وورشات العمل

المقاربات المطروحة لتمويل التنمية المستدامة عبر تقويض التدفقات

المالية غير المشروعة

(بيروت، 8 أيار/مايو 2017)

18- نظمت اللجنة اجتماعاً للخبراء لمناقشة المنهجيات والمشكلات التي تثيرها التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير والعقود التجارية وناقش الاجتماع ضرورة التعامل مع هاتين الظاهرتين.

اجتماع فريق الخبراء حول بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

(بيروت، 9 أيار/مايو 2017)

19- نظراً لغياب وسيلة معيارية لقياس التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة لخطّة عمل تمويل التنمية، أعدت الإسكوا سجلها الخاص وبلورته في بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية. وعُقد الاجتماع لطرح المنهجيات المستخدمة لإعداد بطاقة الأداء ونتائجها الإقليمية وتحليل النتائج التي أفضت إليها. وأبدى المشاركون إعجابهم بالطريقة التي تغطي بها بطاقة الأداء مجموعة كاملة من مصادر التمويل المتاحة للمنطقة العربية، وأيدوا تطويرها لتصبح أداة إقليمية لرصد التدفقات المالية للتنمية.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة

(نيويورك، 10-19 تموز/يوليو 2017)

20- شاركت الإسكوا في حدث جانبي نظمه البنك الإسلامي للتنمية، بعنوان "من التمويل إلى التمكين: التمويل الإسلامي بوصفه عاملاً مساعداً للقضاء على الفقر"، على هامش الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة. وعرضت اللجنة منظوراً إقليمياً لدور وسائل التنفيذ المالية وغير المالية (أي التجارة، والعلوم، وبناء القدرات) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطّة العمل، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

(الرباط، 3-5 أيار/مايو 2017)

21- أثناء انعقاد الجلسة العامة لهذا المنتدى الإقليمي حول تنفيذ خطة عام 2030، سلطت اللجنة الضوء على المسارات التي يمكن من خلالها تمويل أهداف التنمية المستدامة، وذكرت أن الجهود المتضافرة لإحراز التقدم في تمويل التنمية في المنطقة العربية تظل قليلة مقارنة بحجم التحديات التي تفرضها أولويات وأهداف التنمية المستدامة. كما ناقش المشاركون: الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي؛ ومساهمة الوسائل غير المالية في تحقيق التنمية المستدامة؛ وآليات التمويل الإقليمية؛ واستراتيجيات الاستثمار لتوليد فرص العمل وتحفيز التنمية.

مؤتمر يوروموني

(عمّان، 22 آذار/مارس 2017)

22- في سياق تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة في الأردن، أشارت الإسكوا في عرض قدمته في المؤتمر إلى ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية للطبقات الأشد فقراً في المجتمع، وبما في ذلك

الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ودعت إلى توفير ضمانات للائتمان، واعتماد برامج إقراض تلبي متطلبات الفقراء، وتحقيق الكفاءة في التنظيم والابتكار في مجالات مثل العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال. ودعت للنظر إلى الشمول المالي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مفهوم تكافؤ الفرص الاقتصادية.

مؤتمر مؤسسة الفكر العربي (فكر)
(أبو ظبي، 12-14 كانون الأول/ديسمبر 2016)

23- تناول المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي موضوع التكامل الاقتصادي العربي. وأكد ممثلو الإسكوا خلاله على إنشاء فضاء للأمن الاقتصادي والمواطنة العربية المشتركة بما يشمل من ضمان حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة، الذي سيساعد على الحد من تكاليف النقل في المنطقة، وزيادة فرص العمل للعمال المهاجرين العرب، ولتوفير الوسائل اللازمة لتعبئة التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وسيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 750 مليار دولار بحلول عام 2020 في المنطقة.

المؤتمر المصرفي العربي السنوي
(بيروت، 24-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)

24- شدد ممثلو الإسكوا في هذا المؤتمر على ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف العربية، الذي من شأنه أن يعيد توجيه الاستثمارات إلى المنطقة. وشملت التوصيات وجوب إنشاء كتل مصرفي عربي، وتفعيل دور المصارف العربية في صياغة السياسات المالية والاقتصادية؛ وتنشيط الجهود للحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي؛ وبلورة استراتيجية إقليمية لتعزيز الشمول المالي.

منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
(بيروت، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)

25- عُقد هذا المنتدى في إطار الأسبوع العالمي لريادة الأعمال (الذي امتد من 14 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2016). أكد ممثلو الإسكوا أن أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية لا تعوقها فقط مشاكل الحصول على التمويل، بل كذلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية والتنظيمية، وبيئة الأعمال والتجارة. ويمكن تسهيل الشمول المالي لهذه المشاريع عبر أربع مبادرات: إنشاء مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتنشيط الصندوق العربي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في البلدان العربية؛ والمسح الصناعي لقواعد المنشأ؛ وإنشاء هيئة اعتماد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
(بيروت، 23-24 آذار/مارس 2016)

26- في هذه الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر، تطرّق ممثلو الإسكوا إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به غرف التجارة الوطنية في تمويل التنمية، وأعادوا التأكيد على ضرورة تعبئة الموارد المحلية، وتحفيز التعاون الإنمائي الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية بوصفها محركاً للنمو.

ثالثاً- دعم آليات تنسيق التمويل من أجل التنمية

تمويل التنمية والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

27- أعدت اللجنة مقترحاً حول الروابط بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية الذي اقترح في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة 71/1 الصادر في أيلول/سبتمبر 2016) وخطة العمل، وأبرزت الاسكوا المساهمة الإيجابية لتحويلات المهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتضمن مقترح اللجنة طلباً للحصول على تمويل إضافي لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بهاتين الوثيقتين في المنطقة العربية. وتشمل هذه الأنشطة والمبادرات: تحسين الظروف والشفافية والمنافسة وخفض كلفة التحويلات المالية وجعلها أكثر سرعة وأماناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية؛ وتعزيز الشمول المالي.

تقرير الأمم المتحدة حول الأوضاع والآفاق الاقتصادية في العالم

28- ساهمت الاسكوا في إعداد التقرير، واستناداً إلى التقديرات التي أوردتها فيه، بلغت التكاليف التي تكبدتها المنطقة جراء النزاع 613.8 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010. وخلص التقرير إلى أن الوضع الاقتصادي لا يزال مضطرباً في ظل تباطؤ النمو في المنطقة العربية، مشدداً على ضرورة إجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي.

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية

29- حرصت الإسكوا على ضمان فاعلية عضويتها في فرقة العمل، التي تضم أكثر من 50 مؤسسة دولية، حيث أكدت أن الموارد العامة المحلية على أهميتها ليست الوسيلة الوحيدة لتمويل التنمية، كما حرصت على أن تنعكس مواقف الدول العربية ومصالحها في عمل فرقة العمل، كما ورد في تقريرها لعام 2017 حول تمويل التنمية: التقدم المحرز وآفاق تمويل التنمية.

30- قدمت اللجنة في مرفق إلكتروني لهذا التقرير موجزاً للسياسة العامة حول الموارد العامة المحلية في البلدان العربية، مع التركيز على الضرائب. وخلص إلى أن الفوارق في تعبئة الموارد لا تزال شاسعة بين البلدان الغنية بالنفط وتلك الفقيرة بالنفط في المنطقة العربية. وتسجل البلدان الغنية بالنفط نسبة إيرادات عالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بلغت حوالي 40 في المائة في عام 2014، وتعتبر من بين أفضل المعدلات في العالم)، مع أنها لا تزال عرضة لتقلب الأسعار ونضوب موارد النفط والغاز على المدى الطويل. وتواجه الاقتصادات العربية قيوداً مالية صارمة، ولكي تتقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من أن تعزز الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي وأن تلبي احتياجات التمويل في البلدان المتأثرة بالنزاع. كما لا بد من وضع استراتيجيات متكاملة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق التحول، وبلوغ الاستقرار على المدى الطويل، وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

31- وقدمت اللجنة مساهمة فنية في التقرير السنوي الصادر عن منتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أشارت فيها إلى أن الفصل المتعلق بالتجارة الدولية في التقرير لم يتناول دينامية التجارة في المنطقة العربية، بل ركز أساساً على قضايا التجارة المتعددة الأطراف. وقدمت اللجنة مساهمة بشأن القرار الذي اتخذته

الدول العربية لتوطيد صلات التكامل الإقليمي فيما بينها، وحددت الاسهامات التي يمكن أن تتحقق من إنشاء فضاء للأمن الاقتصادي والمواطنة العربية المشتركة ومردوده على تعبئة التمويل من أجل التنمية.

اجتماع حول التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية

32- شارك ممثلون عن اللجنة إلى جانب خبراء دوليين من حوالي 50 وكالة في الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى في اجتماع فريق خبراء عقده فريق العمل بين الوكالات في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2017. وناقش المجتمعون التدفقات المالية غير المشروعة والتجنب الضريبي والتهرب منها، وأيد العديد منهم ضرورة مواصلة الجهود لقياس التدفقات المفصلة وتحسين أساليب قياس عناصر ووسائط نقل مفصلة. واعترف المشاركون بضرورة بذل جهود عالمية لتقدير هذه التدفقات المالية.

اجتماعات بشأن الدعم الرسمي الكلي المتاح للتنمية المستدامة

33- شاركت اللجنة في اجتماع فريق خبراء نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2016 حول وضع مؤشر واحد لتقييم الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، تماشياً مع الدعوة الواردة في خطة العمل لتحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية (الفقرة 55). وناقشت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التعريف العملي المقترح الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخُصت إلى ضرورة مواصلة العمل على تطويره.

34- وعرضت اللجنة منظور المنطقة العربية في هذه المسألة، مشددة على الحاجة إلى فهم مشترك بشأن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، بما في ذلك حُسن وإساءة استخدامه، والتعقيدات التي تنطوي عليها الحسابات والبيانات المحدودة. وأعربت اللجنة عن مخاوف حول استخدام هذا المؤشر في محاولة لإظهار أن مستويات التمويل الحالية كافية لتمويل ثغرات التنمية وخطة عام 2030.

35- ويغطي قياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة كافة تدفقات الموارد المدعومة من الحكومات، بغض النظر عن مدى التساهل فيها، مع أن هذا العامل لديه دور حاسم في اختيار اللجوء إلى هذه القنوات التمويلية. ومن غير الواضح سبب الجمع بين مصادر التمويل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف في إطار واحد، بغض النظر عن مصدرها ومقاييسها، وجميع الموارد الخاصة (المحلية والدولية). ويبدو أن هذه الطريقة لا تراعي آثار مصادر التمويل المختلفة على القدرة على تحمل الديون.

اجتماع المسؤولين الرئيسيين في اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، 19 تموز/يوليو 2016)

36- تطرقت الأمانة التنفيذية للإسكوا أمام اللجنة التنفيذية إلى ضرورة إرساء شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل جامعة الدول العربية، لتنسيق الجهود المتضافرة في تنفيذ مختلف الأولويات المواضيعية لخطة العمل في المنطقة العربية.

اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
(واشنطن العاصمة، 21-24 نيسان/أبريل 2017)

37- قدمت اللجنة مساهمة فنية لإدراجها في خطاب الأمين العام أمام اجتماع الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأوضحت الإسكوا في مساهمتها أن تطلعات التنمية المستدامة باتت ترفاً في ظل الأزمات المتعددة التي تشهدها المنطقة. والحيز المالي لدعم التوسع في الاستثمار في المنطقة ضئيل، حتى في البلدان الغنية بالنفط. والإنفاق على القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم والحماية الاجتماعية غير كافٍ أصلاً. وتوليد الأموال لتحقيق أهداف خطة عام 2030 سيكون تحدياً جسيماً. والموارد الصافية المتدفقة إلى الخارج تتجاوز الموارد المتدفقة إلى المنطقة.

خطة عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً
(أنطاليا، تركيا، 27-29 أيار/مايو 2016)

38- أسهمت الإسكوا في الاستعراض الشامل لمنتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وسلطت اللجنة الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان العربية الأقل نمواً، المعرضة للمخاطر بفعل شدة اعتمادها على الموارد الطبيعية، وضعف منعها إزاء النزاعات والأخطار الطبيعية. كما تواجه انخفاضاً في رأس المال، وارتفاعاً في الديون والضغط المالي. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً أساسياً في بناء قدرات البلدان العربية الأقل نمواً ودعم جهودها في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً- الأنشطة الممولة من خارج الميزانية

39- تنظر شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية في كيفية مساعدة الدول الأعضاء في الإسكوا على تسخير التحويلات المالية لتمويل التنمية. وقد وضعت مسودة مشروع تسعى لتمويله من خارج الميزانية بهدف التوعية بإمكانية تمويل التنمية من خلال تحويلات المهاجرين المالية. ولم تُحقّق حتى الآن الاستفادة القصوى من هذه الإمكانية لأسباب منها غياب الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية لتوجيه التحويلات إلى التنمية، والضعف النسبي في البنى التحتية المالية والمؤسسية التي تدعم التحويلات، والنقص في البيانات اللازمة عن التحويلات. وتتنظر الشعبة حالياً في إرساء شراكات ممكنة لتمويل إطلاق هذا المشروع.

خامساً- الخدمات الاستشارية

40- تلقت الإسكوا عدة طلبات للتعاون الفني من الدول الأعضاء عقب اعتماد خطة العمل، ولا سيما في ما يتعلق بالسياسة الضريبية، والشفافية والإدارة، وأساليب تجنب الازدواج الضريبي وممارسات أخرى في سياق تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

41- وعقدت الإسكوا ورشة عمل وطنية حول موضوع الضريبة الدولية، وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، في القاهرة في شباط/فبراير 2017، بالشراكة مع وزارة المالية ومصحة الضرائب في مصر. وكان الهدف من ورشة العمل تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين لاستعراض جميع معاهدات تجنب الازدواج الضريبي التي وقعت عليها مصر. واستعرض المشاركون مفاهيم الضرائب الدولية وتطبيقها على حالة مصر، وناقشوا دراسات حالة إفرادية وأفضل الممارسات. كما تخلل الورشة أدلة توجيهية بشأن إطار تمويل التنمية، وانعكاساته

على تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في المنطقة العربية، ومنظور المنطقة للضريبة الدولية، والتفاوض على المعاهدات الضريبية الدولية.

42- وعُقدت ورشة عمل إقليمية بشأن الضريبة الدولية واتفاقات تجنب الازدواج الضريبي في المنامة، في آذار/مارس 2016. وكان الهدف منها تعزيز قدرة المشاركين على التعامل مع المعاهدات الضريبية، ومعالجة قضايا التهرب الضريبي. واستعرض خبراء دوليون آخر التطورات في هذا المجال، بما في ذلك الضرائب على المؤسسات الدائمة عبر الحدود، ومعالجة مدفوعات الفوائد المتسببة في تآكل الوعاء الضريبي. وطلب المشاركون تنظيم ورشة عمل أخرى حول هذه المسألة، قد تنعقد خلال الربع الأخير من عام 2017، إذا ما توفرت الموارد اللازمة.
